



المصدر: الامم — رام

التاريخ : ١٩٧٩/٦/٢٩

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تعديلات دستورية تشمل وضع الصحافة ومجلس الشورى  
السادات يدعو لحوار واسع حول وضع الصحافة كسلطة رابعة

استفتاء شعبي على التعديلات الجديدة

قبل نهاية أكتوبر القادم

في لقائه أمس بالاسكندرية مع القيادات السياسية والتنفيذية والشعبية  
بحث الرئيس السادات اطار التعديلات الدستورية الجديدة الخاصة بالصحافة  
كسلطة رابعة والمجلس الاعلى للصحافة ومجلس الشورى وحقوق الانسان المصرى  
وقانون المدعى الاشرأكى ٠٠ وقد طلب الرئيس طرح هذه التعديلات للمناقشة  
الشعبية الواسعة قبل عرضها على مجلس الشعب على أن يكون الامر فى النهاية  
ملكا للشعب ليقول كلمته حول نصوص الدستور الجديدة فى استفتاء شعبي ينتظر  
أن يتم قبيل نهاية أكتوبر القادم .



وخلال الاجتماع الذي دام ساعتين ونصف الساعة ، وحضره السيد حسنى مبارك والدكتور مصطفى خليل والدكتور صوفى أبو طالب والسيد فكرى مكرم عبيد والسيد منصور حسن ، بحث الرئيس السادات خطة عمل مجلس الشعب فى دور انعقاده الاول ، حيث ستعرض عليه جميع القوانين التى صدرت بقرارات قبل انعقاد المجلس الحالى بالإضافة الى قانون المحكمة الدستورية .

وصرح السيد منصور حسن ، عقب الاجتماع بأنه تمت مناقشة القوانين التى صدرت بقرارات قبل انعقاد المجلس الحالى والتى ستتم مناقشتها بالمجلس ابتداء من الاثنين القادم .. وايضا قانون المحكمة الدستورية العليا وقانون المدعى الإشتراكى .

وقال السيد منصور حسن ، أنه عرضت بعد ذلك مشروعات خاصة بتعديل الدستور وموضوعات خاصة ، بحقوق الإنسان والتى طالب بها الرئيس كما تم فى الاجتماع بحث موضوع الصحافة كسلطة رابعة بتوسع وتركيز وقال وزير الدولة لرئاسة الجمهورية اننا نأمل أن نتمكن من تعديل الدستور لتوضيح مهمة الصحافة كسلطة رابعة ، وسوف تجرى مناقشة هذا المشروع فى لجنة الاعلام بالحزب وبين العاملين فى الصحافة .. كما سيتم استطلاع رأى الجماهير فى هذا الموضوع قبل عرضه على مجلس الشعب فى صورته النهائية .

كما ستشمل المناقشات دور نقابة الصحفيين فى ضوء وضع الصحافة كسلطة رابعة .

وقال السيد منصور حسن ردا على سؤال حول المجلس الأعلى للصحافة

انه سوف يكون هناك مجلس أعلى للصحافة مشابه للمجلس الأعلى للقضاء .. الا ان رئاسته ستكون لرئيس مجلس الشورى او لمن تسفر عنه المناقشات الشعبية .



وقال منصور حسن ان كل ما يتعلق  
بالمجلس الاعلى للصحافة ورئاسته وعدد  
اعضائه ، سوف تتضمنه القوانين  
الدستورية التي ستطرح للمناقشة للرأى  
العام وللقاعدة العريضة من الصحفيين  
الذين سيبدون آراءهم فى هذه القوانين  
وقال منصور حسن انه تم ايضا  
بحث موضوع تعديل الدستور لكي يتضمن  
قيام مجلس الشورى ، وقال ان جزءا  
من المجلس سيكون بالانتخاب وجزءا آخر  
بالتعيين . . ولم يستقر الرأى بعد على  
عدد اعضاء المجلس .

واشار منصور حسن ، فى ختام  
تصريحاته الى ان الحكومة هي التي  
ستتقدم بهذه التعديلات الدستورية الى  
مجلس الشعب ، وسوف يتم استطلاع  
الاراء حول هذه التعديلات فى نهاية  
اكتوبر القادم .